

نموذج للتنبؤ بفشل أو نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

عبدالمعص صالح أبو نيران قريره

بكلية الاقتصاد والمحاسبة - جامعة سبها، ليبيا

للمراسلة: abd.igrirah@sebhau.edu.ly

المخلص هناك تباين واضح في الدراسات حول المتغيرات التي تؤدي في الواقع إلى نجاح أو فشل الشركات الصغيرة، أي أنه لا توجد أي نظرية حتى الآن يمكن القول بأنها صالحة للتطبيق والتعميم؛ قام (Lussier, 1995) بتطوير نموذج يتضمن 15 متغير للتنبؤ بنجاح أو فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتميز هذا النموذج بدقته التي تم اختبارها والتحقق من صحتها بالفعل في أجزاء مختلفة من العالم (أمريكا، تشيلي، كرواتيا، وإسرائيل). وتساهم هذه الدراسة في تحديد صلاحية هذا النموذج في ليبيا من خلال مراجعة بعض الدراسات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحصص الأسباب التي تمت دراستها في البيئة الليبية والتي تنتمي لهذا النموذج. بينت النتائج المتعلقة بالأسباب المذكورة أن محددات النجاح والفشل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا لا تختلف كثيرا عن غيرها من الدول، ويوصى بأن يستخدم هذا النموذج في دراسات مستقبلية على شركات فعلية في البيئة الليبية.

الكلمات المفتاحية: عوامل فشل أو نجاح المشروعات، ليبيا، المشروعات الصغرى والمتوسطة، نموذج.

Business success versus failure prediction model for SMEs in Libya

Abdalmunaem Saleh Igrirah

Lecturer at Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Libya

Corresponding Author: abd.igrirah@sebhau.edu.ly

Abstract There is a clear contrast in the studies on the variables that actually lead to the success or failure of small businesses, that is, there is no theory so far that can be said to be applicable and generalized; Lussier (1995) has developed a model contains 15 variable to predict the success of the first SME failure, with its accuracy which already tested and validated in different parts of the world (America, Chile, Croatia, and Israel). This study contributes to determining the validity of this model in Libya by reviewing some studies on small and medium enterprises and counting the reasons studied in the Libyan environment which included in this model. Results related to the mentioned reasons indicates that the determinants of success and failure of small and medium enterprises in Libya is not very different from other countries, and future studies are recommended to use this model empirically in Libyan environment.

Keywords: Factors of failure or success of SMEs, Libya, SMEs, model.

المقدمة

المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية نظراً لانخفاض حجم الاستثمار فيها.

وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دوراً لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات [1]. ومن الأهمية بمكان تحديد الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة وكذلك تحديد أهم محددات أو أسباب نجاحها أو فشلها، حتى يتم على ضوءها وضع سياسات أو توصيات واقعية لدعمها وضمان نجاحها.

مشكلة الدراسة

هناك توافق كبير حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في المساهمة في تحسين وتعزيز العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت هناك تباين واضح في

تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في زيادة الإنتاجية وكذلك مساهمتها الفعالة في خلق فرص عمل والحد من نسبة الفقر في العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص .

ومن خلال تجربة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة في العديد من الدول المتقدمة مثل اليابان وأمريكا وسويسرا وإرتكاز اقتصاديات هذه الدول على هذه المشاريع، حيث ساعدت وشجعت هذا النوع من المشاريع مما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول [1]، [2]. بدأت كذلك العديد من الدول النامية بالتركيز على هذا القطاع والإهتمام به لما له من أهمية في خلق فرص عمل كبيرة وتخفيف العبء على القطاع العام، وأيضاً للمرونة العالية التي يتمتع بها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تبني التقنية وتطوير

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي أعتمد على وصف وتفسير البيانات الثانوية التي تم جمعها من المراجع والدراسات ذات العلاقة بالموضوع.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يزال مفهوم المشروعات الصغيرة موضوع جدل واسع بين الاقتصاديين، حيث لا يوجد إتفاق بشأن تعريف واحد للمشروع الصغير أو المتوسط يمكن أن يسري على جميع المشاريع، وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه ضوابط ومعايير؛ إذ يتعين أن تؤخذ في الإعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به، ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده [3]. وأيضاً وفقاً لإختلاف إمكانيات الدولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات القائمة، وحجم السكان، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، والنتائج المحلي الإجمالي وحجم الإستيراد والتصدير. وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح التطور الاقتصادي للدولة. كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى [4]. وفيما يلي عرض لبعض التعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10-50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50-100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة. أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الإستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة [5].

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتعريف هذا المفهوم على النحو التالي [4]:

-المشاريع الصغيرة جداً Micro: يعمل بها أقل من 5 عمال ورأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة (عدا الأرض والأبنية ورأس المال العامل) أقل من 5000 دولار أمريكي.

مفهوم وتعريف هذه المشاريع. إلا أن المعضلة التي تواجه معظم الدول هي ليست في مدى التوافق أو الإختلاف حول دور أو مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنما في تحديد وضمان السبل والآليات التي يمكن أن تساعد وتدعم هذه المشروعات في النجاح والإستمرار؛ وبالتالي الإستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المشروعات للإقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت محط تركيز العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن هذه الدراسات لم تخلص إلى نظرية محددة أو قاعدة متفق عليها حول أسباب، أو آليات وأساليب الدعم الفعالة التي تضمن إستمرار هذه المشاريع. وتأتي هذه الدراسة كمشاهدة لزيادة فهم أسباب نجاح أو فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإقتراب من وضع أسس علمية يمكن الإعتماد عليها في التنبؤ بهذه الأسباب عن طريق تقييم نموذج (Lussier,1995) في البيئة الليبية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ركيزة من الركائز المهمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونها أساس من أسس زيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في معالجة الفقر والبطالة والجريمة. وتزداد الحاجة إلى مثل هذه الركائز خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد في السنوات الأخيرة حيث ظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية منها إرتفاع مستوى التضخم وأزمة السيولة ونقص في فرص العمل، وأيضاً إنتشار وتفشي الجريمة في المجتمع الليبي.

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم تسليط الضوء عليها أو دراستها في السابق، وكذلك مناقشة أسباب نجاح وفشل المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل عام؛ والتركيز على المعوقات والأسباب الواقعية بالنسبة للبيئة الليبية بإستخدام نموذج (Lussier,1995) كأساس للمقارنة مع عدد من الدراسات لكي تكون التوصيات المستخلصة من هذه الدراسة أيضاً فعلية وقابلة للتطبيق ولها فرصة أكبر لأن تكون ناجحة على أرض الواقع.

فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن أسباب نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا لا تختلف كثيراً عن تلك التي تحدد نجاح أو فشل هذه المشاريع في غيرها من الدول.

منهجية الدراسة

وقد صنفت وزارة الصناعة والتجارة باليمن الصعوبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية (ومن بينها اليمن) في ثلاث فئات رئيسية ودرجت الأسباب سابقة الذكر بالإضافة إلى مسببات أخرى تحت هذه الفئات [8] :

1. صعوبات تمويلية.
 2. صعوبات تسويقية وإدارية.
 3. صعوبات فنية.
- العوامل الداخلية هي العوامل التي يمكن السيطرة عليها إلى حد كبير من قبل المنظمة وتشمل نقص الخبرة الإدارية، نقص المهارات الوظيفية (مثل التخطيط والتنظيم والقيادة والسيطرة)، ضعف تدريب الموظفين وتطويرهم، وضعف المواقف تجاه الزبائن. أما العوامل الخارجية فهي العوامل لا يمكن السيطرة عليها إلى حد كبير من قبل المنظمة وتشمل عدم توفر سلسلة لوجستية، ارتفاع تكلفة التوزيع، المنافسة، ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، نقص التمويل، والجريمة. وهناك حاجة للتنمية الشخصية من قبل أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وخاصة في مجال مهارات إدارة الأعمال من خلال التدريب، فهم يحتاجون إلى خلق موقف إيجابية نحو ريادة الأعمال والتدريب . وتفاوتت نسبة الفشل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، ولكن ليس هناك دولة تخلو من المشاريع المتعثرة. فعلى سبيل المثال، أورد Olawale Fatoki في دراسته حول أسباب الفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا، أن نسبة الفشل في هذه المشروعات مرتفعة جداً في جنوب أفريقيا، مما يؤثر سلباً على قدرة المشروعات على المساهمة بشكل مفيد في خلق فرص العمل، والنمو الإقتصادي، والتوزيع المتساوي للدخل في جنوب أفريقيا [9] وفي دراسة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في سوريا كانت النتائج التي خلصت لها هي أن الأعمال التجارية الصغيرة تتأثر بشبكة من العوامل المترابطة ومن الضروري أن نفهم الطريقة التي تتفاعل وتؤثر بها هذه العوامل على أداء الأعمال بشكل مباشر وغير مباشر. وهذه العوامل هي:
- حجم الأعمال، عمر المالك/المدير، مستوى تدريب المالك/المدير، مستوى تدريب الموظفين، التخطيط، ومصادر الأموال [10] .
- أما في الواقع الليبي فإن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنشئة حديثاً يؤخذ عليها أنها تفتقر إلى القدرة على الابتكار والتجديد، وهذا لأن معظمها تم إنشائه على أساس عشوائي ولم يراعى متطلبات وإحتياجات السوق الفعلية عند إختيار طبيعة النشاط في مرحلة التأسيس، والذي بدوره أسفر إلى ظهور العديد من المشاكل. وقد ذكرت العديد من الدراسات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن الصناعات تتوافق في معظم

-الصناعات الصغيرة: Small يعمل بها من 6-15 عاملاً، ورأس مالها المستثمر في الأصول الثابتة أقل من 15000 دولار .

-الصناعات المتوسطة: Medium يعمل فيها من 15-50 عاملاً، وتستثمر من 15000 - 25000 دولار في الأصول الثابتة.

ونظراً للإختلاف في مفهوم وتعريف المشروعات بين الدول المتقدمة والدول النامية، نجد أنه من الصعب إجراء مقارنة بينهما، فالمشاريع التي يقل عدد العاملين فيها عن 500 عامل في أمريكا ودول أوروبا الغربية وأقل من 300 عامل في اليابان وكوريا الجنوبية تعتبر مشاريع صغيرة، بينما تعتبر هذه المشاريع كبيرة جداً في الدول النامية.

وفي ليبيا تم تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة حسبما ورد في الورقة المعدة بشأن هذه المشروعات من اللجنة المشكلة بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) رقم (321) لسنة 1372 و.ر 2004 ف على النحو التالي:

"هي مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة التنمية الإقتصادية والإجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، ولا يزيد عدد العاملين بالمشروعات الصغرى عن (25) عنصراً، ولا تتجاوز قيمة الإقراض أي رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم (2.5) مليون دينار كحد أقصى، أما المتوسطة فلا يزيد عدد العاملين بها عن عدد (50) عنصراً، ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي (5) ملايين دينار كحد أقصى" [6].

أسباب فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الرؤية الواعدة للمشروعات الصغرى والمتوسطة ونموها وتطورها في العالم، إلا أن هذا القطاع لا يخلو من المشاكل، وتختلف هذه المشاكل من دولة لأخرى ومن قطاع إلى آخر، لكن هناك مجموعة من الصعوبات والمشاكل متعارف عليها وموحدة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتتداخل هذه المشاكل مع بعضها البعض، إلا أنها وبشكل عام يصنف بعضها على أنه داخلي وهو الذي يحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، والآخر يصنف على أنه خارجي وهو الذي تسبب به عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المؤسسات. وتتخلص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام في كافة أنحاء العالم في الآتي [7] :

1. كلفة رأس المال.
2. التضخم.
3. التمويل.
4. الإجراءات الحكومية.
5. الضرائب.
- 6.
7. ندرة المواد الأولية.

متغير الخبرة في العمل (Work Experience) وبينت النتائج أن المؤشرات غير المالية للنجاح والفشل للشركات الصغيرة في هولندا هي توقيت المنتج/الخدمة، التخطيط، الخبرة الإدارية والتسويق، وكذلك التوقيت الاقتصادي، المشورة المهنية، والشريك. [14]

وكدعم لهذا النموذج قام (Lussier Marom, 2014) باختبار هذا النموذج في إسرائيل بعينة مكونة من 205 شركة صغيرة منها 101 شركة فاشلة و104 شركة ناجحة. وكانت نتائج دراستهم أيضاً داعمة لصلاحية النموذج في إسرائيل، مما يعزز صلاحيته العالمية والتحرك نحو تكوين نظرية. وكذلك يؤكد على تشابه الشركات الصغيرة والمتوسطة في إسرائيل مع تلك الموجودة في الاقتصاديات الأخرى [15].

جدول 1: متغيرات النجاح مقابل متغيرات الفشل طبقاً لنموذج (Lussier, 1995)

ت	المتغير	الفرضية
1.	رأس المال (Capital)	المشاريع التي تبدأ برأس مال غير كافي لديهم فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي تبدأ برأس مال كاف.
2.	حفظ السجلات والرقابة المالية (Record keeping and financial control)	المشاريع التي لا تحتفظ بسجلات محدثة ودقيقة وعدم استخدام الضوابط المالية الكافية لديهم فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي تقوم بذلك.
3.	خبرة صناعية (Industry Experience)	المشاريع تدار من قبل أشخاص دون خبرة في مجال صناعة السابقة لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع تدار من قبل أشخاص الذين لديهم من الخبرة في مجال صناعة السابقة.
4.	خبرة إدارية (Management Experience)	المشاريع تدار من قبل الناس من دون خبرة إدارية سابقة لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي تدار من قبل أشخاص لديهم خبرة سابقة في الإدارة.
5.	التخطيط (Planning)	المشاريع التي ليس لها خطط أعمال خاصة بها لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي تقوم بذلك.
6.	المستشارين المهنيين (Professional Advisors)	المشاريع التي لا تستخدم المستشارين المهنيين لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع باستخدام المستشارين المهنيين.
7.	التعليم (Education)	الناس الذين ينشؤون مشاريع دون أن يكون لديهم أي تعليم جامعي، لديهم فرصة أكبر للفشل من الناس مع سنة أو أكثر من التعليم الجامعي.
8.	التوظيف (Staffing)	المشاريع التي لا يمكنها اجتذاب وإستبقاء الموظفين الجيدين لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي يمكنها ذلك.
9.	توقيت المنتج/الخدمة (Product/Service Timing)	المشاريع التي تختار المنتجات / الخدمات التي هي جديدة جداً أو قديمة جداً لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي تختار المنتجات / الخدمات التي هي في مرحلة النمو.

منتجاتها وتركزت على منتجات إستهلاكية مثل الأثاث، وبعض المنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الإستهلاكي المحلي. [11]

وفي عام 2016 نشر البنك الدولي للإشياء والتعمير التابع لمجموعة البنك الدولي دراسة بعنوان (ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الإندماج من أجل التعافي)، بين فيها أن الإخفاق الذي تمر به البلاد على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، له تأثير مباشر على قدرة الإنسان الليبي على المساهمة في تحقيق التنمية والنهوض بالإقتصاد، وكذلك قدرته على التماشي مع التطور المستمر والذي يتطلب تنمية المهارات والقدرات بصورة دورية ومنتظمة في ظل هذه الظروف. [12]

وإن كانت عملية خلق فرص عمل تعتبر من الأدوار المهمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلا أنها ليست الدور الوحيد المهم لها، فهي تساهم مساهمة كبيرة أيضاً في التنمية الإقتصادية والمناطقية وتحد أو تقلل من مستويات الجريمة والفساد داخل المجتمع.

يتضح مما سبق وأيضاً بالإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنه هناك تفاوت كبير في الدراسات حول المتغيرات التي تحقق النجاح أو الفشل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإنه حتى الآن لا توجد أي نظرية يمكن القول بأنها صالحة للتطبيق والتعميم. وكماحولة لبناء نموذج صالح حول هذا الموضوع، قام (2010)، (Lussier & Halabi) باختبار نموذج من 15 متغير) هذا النموذج تم تطويره من قبل (Lussier, 1995) للتنبؤ بنجاح أو فشل الأعمال في تشيلي مع عينة من 234 شركة صغيرة منها 131 فاشلة و103 ناجحة، وجاءت النتائج لتدعم صلاحية هذا النموذج في تشيلي. وهذا النموذج قد تم اختباره في ثلاث مناطق مختلفة من العالم؛ لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية (أمريكا الشمالية)، ثم في كرواتيا (أوروبا الوسطى والشرقية)، ثم في تشيلي (أمريكا الجنوبية). وكانت النتائج في جميع هذه المناطق داعمة لصلاحية هذا النموذج في التنبؤ بنجاح أو فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي فإن نموذج التنبؤ هذا يمكن الوثوق بشكل أكثر دقة من العشوائية في التخمين في جميع هذه البلدان الثلاثة أكثر من 96% [13] وقيل ذلك قام (Houben et.al, 2005) بدراسة هذا النموذج في هولندا على عينة قوامها 126 شركة، منها 84 ناجحة و42 فاشلة، مع إجراء بعض التعديلات على النموذج والتي تضمنت تقسيم التخطيط إلى عدة اقسام فرعية وهي التخطيط للتسويق والتخطيط للإنتاج والتخطيط للتوظيف والتخطيط المالي والتخطيط للبحث والتطوير؛ وكذلك تم إضافة

اليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية ولم تتعرض لأي حقائق واقعية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. كما أنه هناك عدد من الأسباب لم يتم التطرق لها في أي من هذه الدراسات وهي: التعليم، التوظيف، توقيت المنتج/الخدمة، التوقيت الإقتصادي، العمر، الشركاء، الوالدان، والأقلية. وكان هناك إجماع على عدد من الأسباب على أنها مهمة لتحديد مدى نجاح أو فشل هذه المشاريع وهي: رأس المال، الخبرة الإدارية، التخطيط، والتسويق. وأما بقية الأسباب فقد تضمنتها بعض الدراسات في حين لم تتطرق إليها دراسات أخرى [11، 3، 16، 6].

جدول 2: مقارنة بين الأسباب الواردة في نموذج (Lussier,1995) وتلك الواردة في عدد من الدراسات السابقة

عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

ت	Lussier & Marom(2014)	الورفاني 2006	المفتي، والبشاري 2009	الخضر 2009	شامية 2016
1.	رأس المال	✓	✓	✓	×
2.	حفظ السجلات والرقابة المالية	✓	✓	✓	×
3.	خبرة صناعية	✓	×	✓	×
4.	خبرة إدارية	✓	✓	✓	×
5.	التخطيط	✓	✓	✓	×
6.	المستشارين المهنيين	✓	×	×	×
7.	التعليم	×	×	×	×
8.	التوظيف	×	×	×	×
9.	توقيت المنتج/الخدمة	×	×	×	×
10.	التوقيت الإقتصادي	×	×	×	×
11.	العمر	×	×	×	×
12.	الشركاء	×	×	×	×
13.	الوالدان	×	×	×	×
14.	الأقلية	×	×	×	×
15.	التسويق	✓	✓	✓	×
	عدد العوامل المتضمنة في كل دراسة	7	5	5	0

المصدر: إعداد الباحث

وباعتبار أنه قد تم إختبار نموذج (Lussier,1995) في مناطق وثقافات متعددة، ويحتاج فقط إلى المزيد من الدعم بإختباره في مناطق وثقافات تختلف عن تلك تم دراسته فيها، فإن الدراسة الحالية، كما سبقت الإشارة، تفترض أن الأسباب التي وردت في هذا النموذج هي أسباب حقيقية أيضاً في البيئة الليبية، ولذلك فإننا سنستعرض فقط الأسباب التي وردت في النموذج وتم دراستها فعلاً في ليبيا بناءً على نتائج الدراسات السابقة، وهذه الأسباب هي:

10.	التوقيت الإقتصادي (Economic Timing)	المشاريع التي تبدأ خلال فترة الركود لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي تبدأ خلال فترات التوسع.
11.	العمر (Age)	الناس الصغار في السن الذين ينشؤون مشاريع لديهم فرصة أكبر للفشل من الناس الكبار في السن.
12.	الشركاء (Partners)	المشاريع التي ينشئها شخص واحد لديها فرصة أكبر للفشل من المشاريع التي ينشئها أكثر من شخص واحد.
13.	الوالدان (Parents)	أصحاب المشاريع الذين والداهم لا يملكون مشاريع لديهم فرصة أكبر للفشل من أصحاب المشاريع الذين والداهم يملكون أو تملكون مشاريع.
14.	الأقلية (Minority)	الأقليات لديها فرصة أكبر للفشل من غير الأقليات.
15.	التسويق (Marketing)	أصحاب المشاريع الذين ليس لديهم مهارات في التسويق لديهم فرصة أكبر للفشل من أصحاب المشاريع الذين لديهم هذه المهارات.

المصدر: (Marom & Lussier,2014)، ص ص: 67،68.

نموذج (Lussier,1995) والحالة الليبية

أشار (شامية، 2016) إلى أن الدراسات والإحصاءات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا قليلة وغير متوفرة في معظمها للباحثين والمهتمين بالموضوع، وهذا ما لمسها الباحث حيث أنه فيما عدا الإحصاءات المتعلقة بسوق العمل وحجم البطالة، فإن الإحصاءات الأخرى إما أنها غير متوفرة، أو أنها إن وجدت فهي ليست حديثة وتخص مناطق محددة كالتالي تصدر عن غرفة التجارة والصناعة طرابلس. ولذلك، ستأخذ الدراسة الحالية الأسباب التي وردت في بعض الدراسات المتاحة ومقارنتها مع نموذج (Lussier,1995) لمعرفة الأسباب التي يمكن أن تكون من محددات النجاح والفشل لهذه المشروعات في ليبيا، أما الأسباب التي لم يتم التعرض لها، نفترض هنا أنها صالحة أيضاً في البيئة الليبية وذلك لأنه كما سبق الإشارة سابقاً فإن هذا النموذج قد تم دراسته وإختبار صلاحيته في مناطق وثقافات متعددة من العالم، والتي منها الكيان الإسرائيلي الذي رغم خصوصيته إلا أنه يقع في منطقة الشرق الأوسط والتي وبشكل عام لا تختلف ظروفها وثقافتها كثيراً عن ليبيا.

يبين الجدول رقم (2) ملخص مقارنة بين الأسباب التي تمت دراستها في أربع دراسات تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وبين نموذج (Lussier,1995). كما هو واضح فإن دراسة شامية (2016) على الرغم من أنها حملت عنوان المشروعات الصغرى الخيار الأفضل للإقتصاد الليبي إلا أنها تناولت الموضوع من بشكل عام وأقتترحت آليات لدعم المشروعات الصغرى فقط بناءً على تجارب عدد من الدول منها

1. رأس المال:

رأس المال من العوامل الأساسية التي تحدد فرصة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأحياناً ليس عدم توفر رأس المال هو المعضلة الأساسية، وإنما قد تكون المشكلة هي آلية التمويل. فقد ذكرت الورفلي (2006) أنه وعلى الرغم من أن الدولة في ليبيا وظفت أموال طائلة لإقراض الشباب لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية لكي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه المشروعات لم تنتج معظمها في الإستمرار؛ وعزت ذلك إلى عدد من الأسباب منها تحديد التمويل لعدد من الأنشطة فقط بما لا يتناسب مع رغبة المستفيدين ومهاراتهم وكذلك فإن هذا التحديد يؤدي إلى زيادة غير مدروسة في عدد من النشاطات مما يؤثر بدوره على العرض والطلب في السوق؛ وهذا ما بينه أيضاً المفتي والبشاري (2009). وأورد الخضر (2009) و المفتي والبشاري (2009) أن المشاكل في التمويل تتمثل في نقص فرص التمويل وليس في التمويل في حد ذاته.

ومن بين المشاكل المتعلقة بتوفر رأس المال هو أن بعض الجهات التمويلية كمصرف التنمية كانت سياستها هي تمويل 70% من إجمالي التكلفة ممثلة في أشياء عينية كالمعدات والآلات والمستلزمات المستوردة والباقي (30%) يموله صاحب أو اصحاب المشروع ذاتياً، وحيث أن الفئة المستهدفة هي من الخريجين والعاطلين عن العمل، فهم لا يملكون هذا التمويل ولذلك فإن الأمر ينتهي بهم لبيع هذه الآلات فور وصولها وبذلك يموت المشروع قبل أن يولد.

إذاً فعدم توفر التمويل لم يكن هو المشكل الأساسي وإنما عدم توفر فرصة التمويل للجميع وعدم فعالية آلية التمويل كانت هي السبب الرئيسي في فشل بعض المشروعات في ليبيا. وهذا بالطبع يعزى إلى الفساد الإداري والمالي المستشري في أجهزة الدولة وإلى الوساطة المحسوبة.

2. حفظ السجلات والرقابة المالية:

أشار المفتي والبشاري (2009) إلى أن أحد المشاكل الأساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي إفتقار أصحاب المشروعات إلى المهارات الإدارية والفنية، والتي تدرج تحتها حفظ السجلات والرقابة المالية، كما أوردت الورفلي (2006) ذلك تحت محور صعوبات وظائف إدارة المشاريع. ويؤدي عدم حفظ السجلات وضعف الرقابة المالية إلى عدم مقدرة أصحاب المشروع على مراقبة النتائج المتعلقة بالعمليات من إنتاج إلى تسويق، وكذلك عدم إمكانية تتبع الإيرادات والمدفوعات بطريقة صحيحة.

3. الخبرة الصناعية:

يعزي الخضر (2009) والورفلي (2006) التعثر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا إلى عدة أسباب منها إفتقار أصحاب المشروعات إلى المهارات الإدارية والفنية. ويرجع ذلك إلى تركيز الجهات المانحة للقروض في ليبيا، كما سبق الإشارة إليه، على الخريجين الجدد من الشباب والذين بطبيعة الأمر يفتقرون إلى مثل هذه المهارات التي تكتسب بالخبرة العملية.

4. الخبرة الإدارية:

لا تختلف الخبرة الإدارية كثيراً عن الخبرة الصناعية في واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، حيث أن المشروعات يديرها أصحابها بأسلوب يعتمد بشكل كبير على المركزية، ولإن معظمهم عاطلين عن العمل ولم يمارسوا أي عمل إداري فإن نسبة نجاح السياسات التي يرسمونها أو القرارات التي يتخذونها تكون ضعيفة جداً.

5. التخطيط:

تفتقر معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا إلى وجود خطة أو سياسة واضحة تسيّر عليها ويرجع ذلك للأسباب سابقة الذكر وكذلك إلى أن نسبة كبيرة من هذه المشاريع كان الهدف منها الحصول على التمويل وليس الإستمرار والنجاح.

6. المستشارين المهنيين:

أشارت الورفلي (2006) إلى أن غياب النصح والإرشاد لتوجيه المبادرات الفردية والجماعية للإستثمار في المشروعات ذات الجدوى الإقتصادية، وعدم وجود أجهزة متخصصة ذات كفاءة تتولى إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو أحد المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. ومن السياسات التي إفتقرتها هي حاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية وتقديم الإستشارات والخبرات.

7. التسويق:

تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا العديد من التحديات المتعلقة بالتسويق منها تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية، والمنافسة الشديدة والتسعير العشوائي وعدم الإهتمام ببحوث التسويق [16، 6]. وكذلك لم تراعي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا متطلبات وإحتياجات السوق، وكان هناك توافق في منتجاتها حيث تمركزت معظم هذه المنتجات حول المنتجات الإستهلاكية. [11]

في المرحلة الحالية، ونتيجة لإرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مما يجعل أسعار المنتجات الأجنبية مرتفعة جداً؛ قد تكون الفرصة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في منتجاتها على المواد الخام المحلية في دخول السوق، حيث ستكون

- على الرغم من أن بعض الأسباب المحددة لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم بالفعل إستخدام بعض الآليات لدعمها (من هذه الآليات: التمويل والتدريب وإنشاء حاضنات الأعمال)، إلا أنه لم تظهر نتائج واضحة تؤكد نجاح وفعالية هذه الآليات؛ لذلك قد يكون من المنطق البحث عن الأسباب الحقيقية وراء فشل هذه الآليات.
- توصي هذه الدراسة أيضاً بدعم الدراسات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يدعم حجم المعرفة حولها، وتوفير قاعدة بيانات وإحصائيات عنها، وتوضيح الصورة الكلية لهذا القطاع في ليبيا.
- ترى هذه الدراسة أن الفساد الإداري والمالي هو اللاعب الرئيسي في فشل أدوات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. لذلك فبالإضافة إلى ما سبق، توصي الدراسة إلى البحث حول أسباب هذه الظاهرة وكيفية الحد منها أو القضاء عليها في المجتمع الليبي.
- تفعيل دور مؤسسات الدولة المناط بها عملية تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتابعة برامجها من قبل جهات مختصة مثل الجامعات ومراكز البحوث، والإستعانة بالخبرات الدولية في حالة الضرورة.
- تنويع النشاط الإقتصادي بما يتماشى مع متطلبات السوق والموارد الطبيعية المحلية.
- مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم قطاع الإستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل دور سوق الأوراق المالية في القطاع لما له من دور في توفير التمويل اللازم سواء من خلال تشجيع دخول المستثمرين الخارجيين كشركاء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو من خلال إتاحة الفرصة للجمهور في الإستثمار في هذه المشروعات (خاصة من الفئة الراغبة في الإستمرار بالعمل بالقطاع العام والتي يحظرها قانون منع الإزدواجية من ممارسة أي نشاط جانبي مستقل).

المراجع

- [1]- أ. م. صالح و. و. الحياي، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في التنمية"، 2009.
- [2]- R. Ashrafi, S. K. Sharma, A. H. Al-Badi and K. Al-Gharbi, "Achieving Business Success Through Information and Communication Technologies Adoption by Small and Medium Enterprises in Oman," Middle-East Journal of Scientific Research, vol. 22, no. 1, pp. 138-146, 2014 .

قدرتها على الصمود أمام منافسة المنتجات الأجنبية أكبر في ظل هذه الظروف.

النتائج والتوصيات

أسباب النجاح والفشل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم دراستها في البيئة الليبية لا تختلف عن تلك التي تضمنها نموذج (Lussier,1995) والتي تم اختبارها في مناطق وثقافات مختلفة. وهذا لا يمنع أن تكون هناك بعض الأسباب التي تسبب في فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها خصوصيتها في ليبيا مثل التركيبة الإجتماعية والتي نتج عنها العديد من ممارسات الفساد الإداري والمالي المتمثلة في الوساطة، والمحسوبية في الحصول على القروض التمويلية والتجاوز عن عدم تحصيل هذه القروض. عملية الإنتقال من الإعتماد الكلي على الوظائف العامة ودعم الإستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مع الإخذ بنظر الإعتماد القصور في منظومة الإستثمار من تشريعات وقوانين، وكذلك القصور في رأس المال البشري الذي يفترق إلى المهارات الأساسية في إدارة وتشغيل هذه المشاريع؛ كل ذلك يتطلب رعاية هذه المشاريع حتى تتمكن من النهوض والأعتماد على نفسها. وقد كان للجهات التشريعية والتنفيذية في ليبيا العديد من الآليات لدعم وضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها:

1. البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.(2007)
 2. برنامج حاضنات الاعمال.(2007)
 3. صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل.(2006)
 4. البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.(2013).
- قامت هذه الجهات بتنفيذ عدد من النشاطات مثل تنظيم دورات تدريبية، وندوات ورش عمل ومسابقات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولكن يبقى من الصعب تحديد فعالية هذه الأدوات ومدى إستفادة المشاركين فيها، وأيضاً صعوبة التأكد من نجاة هذه الأدوات من أيادي الفساد داخل هذه المنظومات. وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أنه هناك مشروعات ناجحة في عدة مجالات (الصناعية - الزراعية - والثروة الحيوانية والبحرية - والخدمات المختلفة)، يستوجب دراستها ودراسة الظروف التي ساعدتها على النجاح والإستمرار.

بناءً على ما سبق نخلص هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:

- لم يتم في هذه الدراسة إختبار نموذج(Lussier,1995) على عينة حقيقية من الشركات الناجحة والفاشلة في ليبيا؛ لذلك تدعو هذه الدراسة لإستعمال هذا النموذج للبحث في المستقبل على عينة فعلية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- Small Businesses in Israel," Business and Economic Research, vol. 2, pp. 63-81, 2014 .
- [16]- ح. ر. الخضر، "تدريب اصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا: الواقع والتطلعات"، المعهد العالي لاعداد المدربين بنغازي، بنغازي-ليبيا، 2009.
- [3]- ع. أ. شامية، "المشروعات الصغيرة الخيار الافضل للاقتصاد الليبي"، المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات، 2016.
- [4]- س. ز. الصوص، "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني، 2010
- [5]- ح. خضر، "تنمية المشاريع الصغيرة"، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، 2009.
- [6]- إ. ف. المفتي و ي. البشاري، "سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، سوق الاوراق المالية الليبي، طرابلس-ليبيا، 2009.
- [7]- م. ح. المحروق و ا. مقابله، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتهما"، مركز المنشآت الصغيرة، عمان-الاردن، 2006.
- [8]- الجمهورية اليمنية - وزارة الصناعة والتجارة، <http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/2311>، 28 1 2017، [متصل]. [تاريخ الوصول 3 مارس 2017].
- [9]- O. Fatoki, "The Causes of the Failure of New Small and Medium Enterprises in South Africa," Mediterranean Journal of Social Sciences, vol. 5, 2014 .
- [10]- R. Alasadi and A. Abdelrahim, "CRITICAL ANALYSIS AND MODELLING OF SMALL BUSINESS PERFORMANCE (CASE STUDY: SYRIA)," Journal of Asia Entrepreneurship and Sustainability, vol. 2, 2007 .
- [11]- ث. ع. ح. الورفلي، "المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا الواقع والطموح"، تأليف متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف-الجزائر، 2006.
- [12]- البنك الدولي، "ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي"، واشنطن العاصمة، 2016.
- [13]- R. N. Lussier and C. E. Halabi, "A Three-Country Comparison of the Business Success versus Failure Prediction Model," Journal of Small Business Management, vol. 48, no. 3, pp. 360-377, 2010 .
- [14]- G. Houben, W. Bakker and P. Vergauwen, "ASSESSING THE NON-FINANCIAL PREDICTORS OF THE SUCCESS AND FAILURE OF YOUNG FIRMS IN THE NETHERLANDS," Economics and Applied Informatics, 2005 .
- [15]- S. Marom and R. N. Lussier, "A Business Success Versus Failure Prediction Model for